

لأنها لا تأتي به وهذا ما اشار إليه بقوله لأنها ليست من قبله فيل أبي
 من قبل الجد فانها امر اوتيه كانه هذا القائل خالف عن عدم اختصاص
 القيد والمعلول بأم آلاب بحكم قوله وان قلت والاصل في ذلك
 ان الجد يوجب الحيات عن هي من اتفانته او امهات آباله و
 لا يوجب من رطفانه هذا اذا كان بعد الجد عن الميت بل يوجب
 واحدة كما هو المذكور في عبارة الكتاب على ما انتهت عليه آفا واما
 ان كان بعده عنه بدرجتين كما ب آلاب فانه يرت معه لوينا
 آخر بآلاب احدهما أم آلاب وقد فوفها كما ب أم آلاب ولا يوجب
 أم آلاب ومن يوفها على هذه الصورة
 ومن قال ولا يوجب التي ترجية الجد
 المذكور في النامية التي هي أم زوجة اب
 آب آلاب فقد اضلنا كما لا يخفى واذا بعد عنه ثلث درجات
 معه ثلاث ابوابا اخرى على هذه الصورة
 وهكذا على الزاوت درجات الجد
 الزاوت بحسب اعداد الابواب ام
 التي يوجب معه لان الجد يعيد لا ينجح أم آلاب ايضا
 المراتم والجد لا يعد لا ينجح أم آلاب ايضا اعلم ان المص
 وان كان عبارة ببيان حكم الجد او امهات جد عن الميت بدرجته
 واحدة ولكن عظم اشارته ببيان احكام سائر الحيات وذلك
 ان قوله لأنها ليست من قبله اشارة الى قاعدة وهي انه كلما زاد
 بعد الجد عن الميت بدرجة الزاوت توجب الابواب معه على ما بين

آفا ويندوح تحت تلك القاعدة احكام سائر الحيات على
 مراتبهم ثم ان المسئلة المذكورة نالته السائل المسئلة التي
 يخالف الجد فيها الاب والجدة القرينة جارية جهه كانت اسواء
 كانت من جهة الام او من جهة الاب تحت الحجة العموي هي اي
 جهه كانت وهو يوجب على ترته واحدا من الراتبين عن زيد بن ثابت
 وبه اخذ علما وانا فيثبت الحجة هنا في اقسام اربعة وفي رواية
 اخرى عنه ان القرينة كانت من قبل الام والمعمري من
 قبل الاب فكل ذلك الجواب وان كانت القرينة من قبل الاب
 والمعمري من قبل الام فهما سواء وبه اخذ مالك والشافعي
 نص المزني على قول الشافعي في مختصره فيكون حجة القرينة
 في اقسام ثلاثة من تلك الاربعة ووجه هذه الرأية الخلق
 انما تتحقق المراتم بالامومة ومعنى الامومة هو التي من قبل
 الام المهور لانها ام تولى بالام والآخرى ام تولى بالاب فان كانت
 القرينة من جهة الام فقد ظهر الترجيح في جانبها من وجهين
 زيادة القرب وللشي من قبل الام فانها ترجح من وجه وهو
 زيادة القرب وللشي من قبل الاب وزيادة ظهور صفة الامومة
 في جانبها فهي اولى وان كانت القرينة من قبل الاب فانها ترجح
 من وجه وهو زيادة القرب وللشي من قبل الام ترجح من وجه
 وهو زيادة ظهور صفة الامومة فاستويا يكون المراتم بينهما
 كما هو مذهب زيد بن رضى في الجد مع الاخ لان زيادة قرب
 والجد زيادة قوة من حيث الابوة فيستويان في المراتم

رضه
 اميتان و ابوتيان
 والاولى ابنته
 والآخرى ابوتين
 او ابنا فلكس
 كذا في النسخ
 الفارس
 ام

هذا هو الوجه
 في قوله لانها ليست
 من قبله فيل أبي
 من قبل الجد فانها
 امر اوتيه كانه هذا
 القائل خالف عن عدم
 اختصاص القيد والمعلول
 بأم آلاب بحكم قوله
 وان قلت والاصل في ذلك
 ان الجد يوجب الحيات
 عن هي من اتفانته او
 امهات آباله ولا يوجب
 من رطفانه هذا اذا
 كان بعد الجد عن الميت
 بل يوجب واحدة كما هو
 المذكور في عبارة الكتاب
 على ما انتهت عليه آفا
 واما ان كان بعده عنه
 بدرجتين كما ب آلاب
 فانه يرت معه لوينا
 آخر بآلاب احدهما أم
 آلاب وقد فوفها كما ب
 أم آلاب ولا يوجب أم
 آلاب ومن يوفها على
 هذه الصورة ومن قال
 ولا يوجب التي ترجية
 الجد المذكور في
 النامية التي هي أم
 زوجة اب آب آلاب
 فقد اضلنا كما لا
 يخفى واذا بعد عنه
 ثلث درجات معه
 ثلاث ابوابا اخرى
 على هذه الصورة
 وهكذا على الزاوت
 درجات الجد الزاوت
 بحسب اعداد الابواب
 ام التي يوجب معه
 لان الجد يعيد لا
 ينجح أم آلاب
 ايضا اعلم ان المص
 وان كان عبارة
 ببيان حكم الجد
 او امهات جد عن
 الميت بدرجته
 واحدة ولكن عظم
 اشارته ببيان
 احكام سائر الحيات
 وذلك ان قوله
 لأنها ليست من
 قبله اشارة الى
 قاعدة وهي انه
 كلما زاد بعد
 الجد عن الميت
 بدرجة الزاوت
 توجب الابواب
 معه على ما بين

آفا